

تقارير

خطة بوتين في سوريا: تناقضات استراتيجية وانسدادات سياسية

الهواس تقية*

13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015





سوريا: إقليم مهني (الجزيرة)

ملخص

لا تتحصر عوامل فشل استراتيجية بوتين في خطته التفاوضية بفينا، بل تتعدى إلى الشروط التي اعتقد أنه تمكّن من توفيرها لإنجاح خطته، وهي إقناع مختلف القوى الفاعلة في الأزمة بأهداف مشتركة، وبقبول تدخله العسكري المباشر الذي يعيد ترجيح كفة النظام في موازين القوى العسكرية. فالآهداف تعانى من تناقضات تعمّق التباعد بين أطراف الأزمة بدلاً من التقارب بينهم، ولا تمناك روسيا القوة الكافية لفرض ميزان قوى جديد لا يستطيع خصومها تغييره، ويقوّي تدخلها العسكري تنظيم الدولة فيفاق المخاطر التي وعدت بالقضاء عليها.

مقدمة

ينعقد اللقاء الثاني حول الأزمة السورية بفينا بداية الأسبوع القادم، وقد أكدت تقريراً كل الدول التي حضرت اللقاء الأول مشاركتها. ومن المرجح أيضاً أن تشارك إيران، رغم تصريحات بعض مسؤوليها التي لا تستبعد المقاطعة إن لم تحصل على بعض التنازلات المسبقة، وسيعمل المجتمعون على تسوية النقاط العالقة بناء على النقاط المتفقّة عليها في اللقاء الأول. اتفق المشاركون في لقاء فينا الأول، المنعقد في 30 سبتمبر/أيلول، على دعوة الأمم المتحدة إلى جمع النظام السوري والمعارضة حول طاولة حوار، من أجل إطلاق عملية سياسية تقود إلى تشكيل حكومة جديرة بالثقة وغير طائفية ولا تقصي أحداً، تتکفل بوضع دستور جديد، وتنظيم انتخابات تحدّد شكل النظام السوري الجديد.

نجحت روسيا في إقناع خصومها بأن التوافق على آليات الحل، يؤدي إلى إنشاء جو من الثقة يُسهل التوصل إلى تسوية سياسية، فأعافت نفسها من التفاوض الجاد على المضمون الحقيقي للأزمة، وهو: مستقبل الأسد، ومصدر السلطة الجديد، ومستقبل النفوذين الروسي والإيراني في البلد. فما هي مثلاً علاقة هذه الحكومة مع الأسد: هل تخضع له أم أنها تتمتع بصلاحياته؟ وما سلطتها وأدواتها في تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تعبّر عن خيارات السوريين؟ ما علاقتها بالأجهزة الأمنية الموالية للأسد؟ وما مستقبل القوات الإيرانية والموالية لها؟ وما مستقبل الوجود العسكري الروسي؟

حددت من هذا الاجتماع أول المكاسب السياسية لتدخلها العسكري المباشر في سوريا، فقد فرضت لأول مرة مشاركة حليفها الإيراني في التفاوض، ومنعت مشاركة المعارضة السورية، ووضعت أساساً للحل السياسي، وإن كانت فضفاضة، لا تضع رحيل الأسد ورحيل القوات الروسية والإيرانية شرطاً مسبقاً للتسوية السياسية، وباتت تفاوض، من موقع الندية، الولايات المتحدة، على أهم قضية قد تعيد صياغة نظام الشرق الأوسط بكماله.

تمكنَت من تحقيق هذا الإنجاز لأن تدخلها العسكري أعطى انطباعاً بأنها قادرة على حماية النظام من السقوط ومنع أية تسوية لا ترضاه، أو إقناع حلفائها بتقديم التنازلات الضرورية لعقد صفقة سياسية تضمن مصالحهم الحيوية. لكن تعرضت لنكستين، بعد أكثر من شهر بقليل من الاجتماع الأول، ستجعلان موقفها أضعف في اجتماع وبيننا الثاني:

- **أولاً:** نجح تنظيم الدولة بمصر، حسب ترجيح دول غربية(1)، في تغيير طائرة ركاب روسية، فأظهر أن موسكو التي تعجز عن حماية مواطنها ستكون أعجز عن حماية مواطني البلدان الأخرى، وأنه قادر على منازلتها في السماء التي اعتقدت أنها تسيطر عليها، وأن يفرض عليها مواجهة شاملة كانت تريد حصرها داخل الحدود السورية.
- **ثانياً:** لم يستبعد وزير الدفاع الأميركي، آشتون كارتر، أن تكون روسيا أخطر من تنظيم الدولة(2)، وهو يعبر بلا شك عن تحول متدرج في موقف إدارته من الدعوة إلى التعاون بين البلدين لقتل التنظيم، إلى التشكيك في جدو التدخل الروسي المباشر بسوريا، إلى إعطاء الأولوية للتصدي له.

يتضافر التحولان في التشكيك بجدوى انعقاد لقاء وبيننا الثاني، وضرب المكاسب التي حققتها روسيا في جولته الأولى، وتغيير التناقضات بين أطرافه ومصامنه.

لا تتحصر عوامل الفشل في الاستراتيجية التفاوضية المتبعة، بل تتعدى إلى الشروط التي اعتقد الرئيس بوتين أنه تمكّن من توفيرها لإنجاح خطته، وهي إقناع مختلف القوى الفاعلة في الأزمة بأهداف مشتركة، وبقبول تدخله العسكري المباشر الذي يعيد ترجيح كفة النظام في موازين القوى العسكرية. فالأهداف تعانى من تناقضات تعمق التباعد بين أطراف الأزمة بدلاً من التقارب بينهم، ولا تمتلك روسيا القوة الكافية لفرض ميزان قوى جديد لا يستطيع خصومها تغييره، ويقوّي تدخلها العسكري تنظيم الدولة في فاقم المخاطر التي وعدت بالقضاء عليها.

أهداف متضاربة

يتضمن خطاب الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أمام الأمم المتحدة، في 28 سبتمبر/أيلول(3)، مجمل أهدافه من التدخل العسكري المباشر في سوريا، لكنه توسيع بعد ذلك في نقاصيلها في لقاءات إعلامية مختلفة، ويمكن تصنيفها إلى أهداف تكتيكية وأهداف استراتيجية:

1. القضاء على تنظيم الدولة والجماعات التي تصنّفها روسيا إرهابية، وهي تقرّياً كل الجماعات السنية المسلحة التي تناهض روسيا وحلفاءها.

وراء هذا الهدف التكتيكي، تزيد روسيا تحقيق عدّة أهداف استراتيجية، أحدها داخلي، وهو استباق أي تنازع للتمردسلح داخل الأقلية المسلمة في سوريا، والتي تمثل تحدياً جدياً في المستقبل القريب، لأن حجمها الذي يبلغ حالياً نحو 20 بالمئة، يزداد بسرعة أعلى من الأكثريّة الأرثوذكسيّة، وستزداد ضغوطها على النظام الروسي ليتوسع

مشاركتها في السلطة، و يجعل قيمها جزءاً من الهوية الروسية، التي تكاد تتحصر حالياً في اللغة وال المسيحية الأرثوذكسية والحنين للعظمة الإمبراطورية، ولا تعطي مكاناً للقيم الإسلامية.

الهدف الاستراتيجي الآخر، لعب دور الحامي من خطر تنظيم الدولة لعدد كبير من الدول بأوروبا والشرق الأوسط وأسيا، مقابل اعترافها بروسيا قوة دولية لا غنى عنها في إدارة النظام العالمي.

2. الهدف التكتيكي الثاني: الحفاظ على نظام الأسد.

توجد خلفه عدة أهداف استراتيجية:

- منع أي تغيير ثوري، حتى لا يتكرر ما وقع في بداية التسعينات بجوار روسيا، في ما يسمى بالثورات الملونة، والتي سمح للغرب بتوسيع نفوذه تحت شعارات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق.
- ترسیخ هيبة روسيا كحليف يمكن الاعتماد عليه؛ حيث وقفت إلى جانب النظام السوري سياسياً، باستعمال حق النقض لحمايته؛ وعسكرياً، بإمداده بالسلاح والقتال إلى جانبه حينما اقتضت الحاجة. بخلاف الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي تخلى عن حفاء أميركا من القادة العرب الذين أسقطتهم الثورات، ثم تخلى عن الثورات التي وعد بدعمها لما تصدت لها قوى الثورة المضادة، فكسر الأنظمة السابقة ولم يربح القوى الثورية.
- حفظ منافذ الأسطول الروسي نحو البحر الأبيض المتوسط، يحقق هدفين: ضمان حركة القوات الروسية نحو مختلف مناطق العالم، فتحظى تعهاتها بدعم الحلفاء بالمصداقية، وهي شرط لأية قوة تتطلع للعب دور دولي. ومن جهة أخرى، يضع تركيا، العضو في الحلف الأطلسي، بين فكي كماشة يمزقان قواتها بين حماية الحدود الشمالية وحماية الحدود الجنوبية.

المدخل الخطأ والحصان الخاسر

يرتكز بوتين في خطته على قاعدتين: أولاً: إقناع القوى المتصارعة على سوريا بالتعاون لمواجهة خطر تنظيم الدولة المشتركة، ثم بضرورة التسلیم بأن نظام الأسد ضروري للتصدي له.

اعتقد بوتين بأن هدف مكافحة التنظيمات "الإرهابية"، الذي يُعد محل إجماع دولي، يسهل تمرير أهدافه وأهداف حلفائه الخاصة التي تُعد محل خلاف مع خصومه، مثل تصوير تنامي التواجد العسكري الروسي بأنه ضروري للإبقاء على نظام الأسد باعتباره القوة الشرعية الوحيدة القادرة على تخليص الجميع من الخطر المشتركة. لكن هذه التركيبة لا تحظى بقبول الأطراف المناوئة التي تبني مواقفها بناء على النتائج المترتبة على قتال الجماعات "الإرهابية" وتنظيم الدولة؛ فمثلاً ترفض الولايات المتحدة الانخراط الكامل في أي قتال يقوّي الميليشيات الشيعية وإحكام سيطرتها على الحكم بالعراق، وترفض تركيا المشاركة في أي قتال يقوّي الانفصاليين الأكراد الذين تعتبرهم الخطر الرئيسي على أنها. وتمتنع السعودية عن خوض أية مواجهة مسلحة تقوّي من نفوذ إيران والميليشيات الشيعية الموالية.

تواجده أيضًا صعوبتان في إقناعهم بضرورة الحفاظ على حليفه السوري:

- الأولى: تعتقد دول عربية وغربية أن نظام الأسد أخطر من التنظيمات الإرهابية.

• والثانية: يفقد للقوة العسكرية الضرورية لإنجاح خطته، التي تعتمد بشكل رئيسي لحد الآن على القصف الجوي؛ حيث لا يمكنه تحقيق نتائج لم تتحققها 7000 غارة شنّها طيران التحالف بقيادة أميركا، خلال نحو عام، على تنظيم الدولة في العراق؛ علاوة على أن سلاحه الجوي أقل كفاءة، لأنه يعاني من صعوبة التموين لابتعاده عن قاعدته الرئيسية بالبحر الأسود، ويضطر إلى قطع مسافات طويلة عبر إيران والعراق للوصول إلى سوريا(4)، ولا يمتلك التقنيات المتقدمة الكافية لتوجيه المفخوذات، وتنقصه المعلومات الاستخبارية الضرورية لتحديد الأهداف. وتدل تجارب الحروب السابقة على عجز سلاح الطيران عن حسم المعارك إذا لم يستند إلى قوات برية تقاتل على الأرض، ولا تعد حرب البوسنة استثناء، فمع أن الشائع أن طيران الحلف الأطلسي حسم المعركة من الجو، إلا أن الحقيقة بخلاف ذلك، فالعامل الحاسم كان سياسياً وليس عسكرياً.

قد يعتمد السلاح الجوي الروسي على قوات نظام الأسد البرية والقوات الإيرانية والفصائل الموالية لها، لكن نجاحه في كسب الحرب ليس محسوماً، بل قد يعد انحرافه في القتال المباشر، اعترافاً من الكرملين بفشل الجيش النظامي السوري، ثم قوات حزب الله والميليشيات الإيرانية، ولن يكون الدعم الجوي، الذي لم يفتقدوه بشكل عام، عاملاً كافياً لنجاحهم فيما أخفقوا فيه خلال السنوات الماضية.

لا تعاني موسكو من ضعف في الجانب العملياتي وحسب، بل من اختلالات في الاستراتيجية الشاملة المعتمدة، فهي تسعى إلى تطبيق استراتيجية غير تماذجية في سياق مختلف عن السياق الذي ساعد، من قبل، على نجاحها. ففي حملتها العسكريتين بجورجيا وأوكرانيا، استعملت الرابط اللغوي لتشكيل جماعات متبردة موالية، ثم أعادتها للاستيلاء على مناطق محاذية لروسيا، وحرست على أن تظل جزءاً من استراتيجيتها، تستعملها كأداة ابتزاز لدول الجوار التي ترفض هيمنتها. وقد كانت هذه الاستراتيجية فعالة إلى حد ما، في الحالتين الجورجية والأوكرانية، لأن المتمردين الموالين واجهوا دولاً تحرص على بقائها والسيطرة على إقليمها، وترضى، في بعض الأحيان، بخسائر جزئية، لكن الوضع في سوريا مختلف، فروسيا تقف إلى جانب النظام في مواجهة المعارضة المسلحة، ولا يمكنها ابتزازهم باقتطاع جزء من إدلب مثلاً أو حمص أو حلب للتغيير سياساتهم؛ بل إن حليفها، النظام السوري، هو الذي يعاني من الابتزاز، لأن حفاظه على وحدة الإقليم والسيطرة عليه أساس شرعنته الدولية، وأي خسارة لجزء منها طعن فيها.

والملحوظ، أن إيران تعتمد نفس الاستراتيجية وتواجه المعضلة نفسها؛ فقد شكّلت جماعات مسلحة موالية ترتبط في الغالب بها برباط أيديولوجي، ثم تشجعها على رفض الوضع السائد وتغييره لتكون متحكمة في الدولة أو تملك القرفة على شلها، وقد حققت نجاحات حين كانت تعارض السلطة القائمة، كما في لبنان، لكنها فشلت، لما تحول حلفاؤها إلى سلطة بديلة، كما في العراق واليمن، أو مدافعين عن سلطة قائمة كما في دفاع حزب الله وفيق القدس عن نظام الأسد.

ثالث، أن الدولتان أيضاً، مبدأ استراتيجية مهماً، هو الامتناع عن تشتت الجهود وتركيزه على مركز جاذبية الخصم(5)، لكنهما وزعا قواتهما على عدة جبهات، فروسيا شتّت قواتها على ثلاث جبهات: الجورجية، والأوكرانية، وال叙利亚، وقد اضطررت مثلاً إلى القبول بهذه مع أوكرانيا حتى تتمكن من تخصيص قوات تخوض القتال في الجبهة السورية(6)، وقد تفقد توازنها في أية لحظة لو اشتعلت الجبهات الثلاثة معاً، فتضطر إلى الموازنة بينها، وإعطاء الأولوية دون شك للجهات المحاذية لها، والمخاطر بخساران الحرب في سوريا.

وضع إيران مماثل؛ حيث تخوض قتالاً، في العراق، وسوريا، وتحرص على دعم الحوثيين في اليمن، وقد استترف تعدد الجهات وطول القتال قواتها، وخسرت مؤخراً عدداً من قادة الصف الأول في معركتها بسوريا، وقد تتفاقم مستقبلاً المخاطر

المهددة لأنها القومي، إذا تمكّنت طالبان، كما هو مرّجح، من السيطرة على أفغانستان، فتقع في مأزق الاختيار بين توجيه قواتها لحماية حدودها الشرقية من خطرهم، أو تركيزها على الجبهة الغربية لحمايتها من تنظيم الدولة، ومن تداعيات أي سقوط مفاجئ لنظام الأسد.

قد تحرص الدولتان على تفادي هذا الكابوس بالسعى إلى تحقيق نصر سريع في الجبهة السورية لتوجيه قواتهما إلى جبهات أخرى، لكنهما لا تسيطران على الوقت، بل تسيطر عليه المعارضة السورية المسلحة التي لا تمتلك خياراً آخر غير الاستمرار في القتال، مهما طال، لأنها لا تمتلك وطناً آخر ترحل إليه.

تمدد عسكري وانكماش اقتصادي

يستطيع الاقتصاد الروسي تحمل الحملة العسكرية في سوريا، بمستواها الحالي، لفترة طويلة، حسب وحدة الإيكonomist للأبحاث، التي قدرت أعباءها، استناداً لعدة دراسات مختصة، بين 1.5 مليار إلى 2 مليار دولار سنوياً، لكن ستتضاعف عدة عوامل مستقبلاً على روسيا فضطرها إلى زيادة انخراطها، مثل فشل القوات البرية المشتركة للنظام وإيران وأعوانهما في وقف تقدم قوات المعارضة المسلحة، وانكشف القواعد الروسية أمام القصف أو الهجمات البرية، فترتفع تكلفة الحرب ارتفاعاً كبيراً، لأن موسكو ستضطر إلى استعمال قواتها ببحر قزوين لإطلاق مزيد من الصواريخ الموجهة، التي تبلغ تكلفة كل منها 36 مليون دولار، أو تقرر اضافة قوات جديدة إلى 4000 جندي متواجدين حالياً بقواعدها في سوريا.

ليست تلك التكاليف، مهما ارتفعت، إلا جزءاً بسيطاً من تداعيات العزلة التي سفرضها الدول المناوئة للتدخل على الاقتصاد الروسي. مثلاً كانت أضرار الاقتصاد الروسي من العقوبات الغربية أكبر من تكاليف حملة احتلال القرم. فمن المرجح، أيضاً، أن تتخذ الدول المناوئة للتدخل الروسي المباشر في سوريا حزمة من العقوبات الاقتصادية، قد تكون معلنة، أو قد تكون غير معلنة، مثل حرص السعودية على إبقاء أسعار النفط منخفضة، وتحركها لأخذ حصة من سوق الطاقة ببولندا، التي تعد سوقاً للطاقة الروسية، وقد اعتبرت مجموعة بلومبرغ المختصة في الشأن الاقتصادي هذا التحرك جزءاً من استراتيجية سعودية تتوجى دعم الدول التي توجد بجوار روسيا وتناهض هيمنتها، وتصدت في السابق للاتحاد السوفيتي الذي يحيي بوتين إلى أمجاده⁽⁷⁾.

ليس من المستبعد أيضاً أن تتصدى الدول الغربية لاستراتيجية بوتين الشاملة باستراتيجية عقوبات اقتصادية شاملة، فتفق مع السعودية وتركيا وقطر على تبني استراتيجية موحدة، تستنزف الاقتصاد الروسي، حتى يضطر الكرملين إلى التخلص عن أحالمه الإمبراطورية مقابل الانتفاع من فرص السوق العالمية. وقد أثبتت عدة تجارب تاريخية، مثل إيران مؤخراً، أو الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو الصين في عهد鄧小平 بنغ، أنها تمثل إلى الخيار الثاني.

يفتقر بوتين، في المحصلة، إلى الموارد الاقتصادية الضرورية لتمويل حملات عسكرية واسعة وطويلة الأمد، لأنه يواجه أوضاعاً اقتصادية غير مواتية، فسعر البترول يتراوح حالياً حول 50 دولاراً، فتفقد روسيا توازناتها المالية، التي تستند إلى سعر 105 دولارات للبرميل حتى تستطيع مداخيلها تغطية مصروفاتها في سنة 2015، حسب بيانات عدد من المؤسسات المالية⁽⁸⁾.

تضارف عدّة عوامل على مقاومة هذا الاختلال مستقبلاً:

1. رجحان تأرجح أسعار البترول حول 60 دولاراً خلال عشر سنوات قادمة، حسب الخبر الاقتصادي نوريال روبيني(9)، فضل الخزانة الروسية تعاني من العجز في توفير الموارد المالية لتغطية مصروفات الدولة.
2. رجحان استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا نتيجة احتلالها لجزيرة القرم، ورعايتها لحركة انفصالية بشرق أوكرانيا(10). واحتمال أن تتعزز بإجراءات عقابية اقتصادية تتخذها السعودية وقطر وقد تشاركهما تركيا، ولكن بدرجة أقل، لأن اعتمادها على الطاقة الروسية، لإشباع خمس حاجاتها الاقتصادية يحد من خياراتها(11).
3. ارتفاع المصروفات الحكومية، من أجل الاستيراد، والدعم الاجتماعي، والتتوسيع في تحديث المؤسسة العسكرية.

قد تعالج الحكومة الروسية الخلل الناتج في الميزانية باستعمال الاحتياطي المالي، لكنه سينصب، حسب الخبر الاقتصادي أندرس أسلوند، نهاية العام القادم 2016(12)، فتضطر إلى الاستدانة، لكن العقوبات الاقتصادية الغربية تحرمها من الوصول إلى الأسواق المالية الخارجية، فتلجأ إلى تخفيض النفقات، فتتردى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقد تضطرب الأوضاع الداخلية، فتفقد القيادة الروسية التمسك الداخلي الضروري لحروبها الخارجية.

يواجه حينها بوتين نفس المعضلة التي واجهها الاتحاد السوفيتي في المفاصلة بين الزبدة والسلام، أي الاختيار بين التنمية الاقتصادية والمجد الإمبراطوري، لكنه يعرف هذه المرة تبعات كل خيار، فقد أدى تجاهل ثمان المجد الإمبراطوري إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وأدى خيار التنمية الاقتصادية إلى رفع الصين من مصاف العالم الثالث إلى الأول، وجعلها قاطرة العالم الاقتصادية، ووفر مزيداً من الموارد لتطوير قواتها العسكرية.

مقامة المخاطر

من التدخل الروسي المباشر تنظيم الدولة لعب دور حامي المسلمين السنة الذي كان يتطلع إليه، فنجح، بفضل فرعه في سيناء، في تغيير طائرة الركاب الروسية، كما ترجح عدة دول غربية، فأظهر أنه قادر على تكيد بوتين خسائر بشريه تضطره إلى القبول بتنازلات، مثل إجلاء مواطنيه من مصر وتعليق الرحلات المتوجهة إليها، حتى لا تنهار شرعيته الداخلية. ومن المرجح، أن يؤدي نجاح هذه العملية إلى التحاق أعداد جديدة من المقاتلين بتنظيم الدولة، فيحرص على تكرارها، والسعى إلى نقلها إلى داخل روسيا لضرب هيبة بوتين بإظهاره عاجزاً حتى عن حماية بلاده.

تفويي هذا الاتجاه عدّة عوامل متضارفة:

- لم تكن موسكو جدية أبداً في قتال التنظيم؛ حيث رفضت المشاركة مع قوات التحالف التي شرعت منذ عام في قتاله بقاعدة الرئيسية بالعراق، التي تعد أهم من فرعه في سوريا، وأقل تعقيداً، لأن النظام العراقي، بخلاف السوري، يحظى بقبول الجميع، ولا يسع أي طرف لإسقاطه.
- يرتكز طiranها قصفه بشكل رئيسي على المعارضة المسلحة، التي تصنف في معظمها بالمعتدلة، ويشارك بعضها في برامج التدريب الأميركية، وقد يكون ينفذ خطة تمليلها اعتبارات استراتيجية وسياسية، فالمعارضة المسلحة المعتدلة تمثل خطراً داهماً على النظام السوري لأنها تضغط على مراكزه الحيوية، وتمثل بدليلاً سياسياً له، وشريكاً للقوى الغربية، لكن نجاحه في إضعافها لن يكون مكتسباً للأسد بل قد يصب في مصلحة تنظيم الدولة، كما حدث في ريف حلب(13)؛ حيث استولى على موقع خسرتها المعارضة السورية المعتدلة.

• دلت التجربة أيضاً على أن القضاء على جماعات المعارضة المعتدلة يدفع قطاعات واسعة من السوريين، الذين كانوا تحت حمايتها، ليس إلى الرضوخ للنظام، بل إلى البحث عن حامٍ جديد، قد تجده كما حدث في العراق في تنظيم الدولة، الذي انضم له عشائر سنية لطرد القوات العراقية من الموصل، فوفرت له حاضنة شعبية، تمنحه عمّاً اجتماعياً يرسخ وجوده. وقد اعترف باراك أوباما بوجود هذا الرابط، ودعا إلى كسره بتلبيه تطلعات المتذمرين الاجتماعية والسياسية(14).

• تضفي روسيا صفة "الإرهاب" على كل معارضيها حتى تنزع عن المعتدلين أي شرعية سياسية، فتسد آفاق الحل السياسي أمامهم، فلا تترك لهم من خيار إلا تغليب خيار القوة، فتتولى القيادة جماعات متشددة، قد تعتقد أن تنظيم الدولة على حقٍ في استهانته بالحلول السياسية، فتحالف معه أو قد تذوب فيه لتوحيد الجهد في مواجهة الخطر المشترك. وتمثل دعوة أيمان الظواهرة الجماعات المقاتلة إلى تجاوز خلافاتها والتركيز على القوات الروسية مؤشراً على هذه الإمكانيّة(15).

• يسهم الاستقطاب الأيديولوجي أيضاً في نقوية تنظيم الدولة، فقد اعتبر حربه جهاداً للشيعة والصلبيين، وقد وفرت إيران الواقع الداعمة لذلك، فهي تعتمد في عملياتها القتالية بسوريا، على فيلق القدس المكلف بنشر الثورة الإسلامية، والميليشيات الشيعية من العراق وأفغانستان ولبنان وباكستان. أمّا روسيا، فقد صورت كنيستها الأرثوذكسية التدخل في سوريا حرباً مقدسة لحماية المسيحيين(16). لا يحتاج التنظيم لأكثر من ذلك لإقناع السنة بالانحصار للجهاد، وكما يقول المثل: مع مثل هذا النوع من الأصدقاء ستذهب دون جهد من الأعداء.

أحجية الحل السياسي

تحول عدة اعتبارات دون توصل الأطراف المتنازعة إلى حل سياسي توافقي، فلو اتفقت مثلاً على الاحتكام إلى الانتخابات، فإن النتيجة ستكون، حسب التركيبة السكانية والاستقطاب الطائفي، إمساك السوريين السنة بمفاصل السلطة، وهو ما توعّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بالتصدي له(17)، وتخشى إيران من تبعاته على نفوذها بالعراق، ولبنان.

ولو أرادت مثلاً، تشكيل نظام محاصصة طائفية شبيه بالنظامين اللبناني والعربي فإن المكوّن السنّي يمثّل من جديد الأغلبية، ولا يمكن للمكوّن العلوي أن يصمد في مواجهته إلا إذا حافظ على ميليشيا مسلحة أقوى من الجيش النظامي كما هي الحال في لبنان، أو أنشأ إقليماً شبه مستقل تحمييه ميليشيات معترف بها، كما هي الحال في إقليم كردستان بالعراق، لكن يحتاج في الحالتين إلى أن يظل مسيطراً على الدولة حتى يفرض عليها توفير الغطاء الشرعي لبقاء الفوذين الإيراني والروسي في سوريا. يفتقر هذا الخيار إلى عوامل تتحقق، لأنّه يدفع الرافضين لنظام الأسد والرافضين لنفوذ الإيراني والروسي إلى توحيد جهودهما لتفويضه.

لا يحظى خيار التقسيم بفرص أفضل، لأنّ المعارضة المسلحة والقوى الداعمة لها، تشارك في رفضه، لأنّه يوفر غطاء لاستمرار التواجد العسكري الإيراني والروسي، وقد تواصل حربها على النظام حتى ينهار، وعلى القوات الروسية والإيرانية حتى تضطر إلى الرحيل.

اعتقدت القيادة الروسية أن تدخلها العسكري المباشر في سوريا يجعلها لاعباً مركزياً في التسوية، ويضطر جميع الأطراف المتنازعة إلى القبول بشروطها، لكن ديناميات التدخل ترجم حدوث نتائج معاكسة تضرّ أهم دعامتين راهن عليهما وقامت عليهما استراتيجية بوتين، وهما:

- تشكيل نواة حلف دولي واسع مناهض للقوى الغربية.
- فك الطوق الغربي ولعب دور شريك الولايات المتحدة في إدارة الشؤون الدولية.

يعاني الحلف الروسي-الإيراني المنأوى للغرب من معضلة أساسية؛ حيث تعتبر إيران إسرائيل خطراً مباشراً على أمنها ونفوذها، وتحرص على تقوية حزب الله ليكون رادعاً لها، بينما تعتبرها روسيا شريكاً تحرص على مصالحه، وترفض الإسهام في أي عمل يخلّ بموازين القوى الراجحة لصالحه، وسينفرج التناقض بين الرؤيتين إذا زالت حاجة البلدين للتعاون للحفاظ على النظام السوري، خاصة إذا نجحا في مساعهما، واضطربت إيران إلى التخلص من القيود الروسية، لتعزيز قواتها لمواجهة تنامي القوة الإسرائيلي.

لا يحظى هدف استعادة الدور المركزي في شؤون العالم بفرص أفضل؛ فمن المرجح أيضاً أن تزداد عزلة روسيا الدولية، فلقد أدى احتلالها القرم إلى خسارة الشعب الأوكراني الذي بات يعتبرها دولة احتلال، وتوثيق التضامن الأوروبي-الأميركي بدلاً من إضعافه كما كانت ترجو، وأفرغ تجمعها الأوروبي-أمريكي من أي مضمون استراتيجي وحصره في التعاون الاقتصادي، وأيقظ مخاوف الدول التي كانت خاضعة لاتحاد السوفيتي، والدول التي تخشى من أن يستعمل بوتين مبدأ حماية الناطقين بالروسية ليحتل جزءاً من إقليمها.

سيوقعها تدخلها العسكري المباشر في سوريا، في عزلة بجنوبها؛ حيث ستبدو دولة احتلال، ومساندة للأقليات الطائفية والمذهبية على حساب الأكثرية السنّية. وليس من المستبعد أن تنتهز أميركا الفرصة لتكوين طوق مشترك يحيط بغرب روسيا وجنوبها، فيستترف قدراتها، حتى تضطر إلى التخلّي عن سياساتها التوسعية. وما يؤشر إلى هذا المنحى الجديد، تصريح وزير الدفاع الأميركي بأن روسيا قد تكون أخطر من تنظيم الدولة. وتدل التجربة على أن الولايات المتحدة قد تحالف مع الخطر الثاني للقضاء على الخطر الرئيسي كما تحالفت مع ستالين للقضاء على هتلر خلال الحرب العالمية الثانية، أو تحالفت مع المجاهدين الأفغان لإلحاق الهزيمة بالاتحاد السوفيتي. وحتى إن لم تحالف، فقد تتسامح مع الخطر الثاني إذا كان يشاركتها في قتال الخطر الرئيسي. وقد يجعلها هذا الترتيب الجديد للمخاطر، ترفع الحظر عن تسليم المعارضة الصواريخ المضادة للطيران الروسي رغم احتمال وقوع بعضها بيد الجماعات التي تضعها أميركا في قوائم الإرهاب.

يُشيّه خبراء استراتيجيون مهارات بوتين الاستراتيجية بمهاراته في الجيد؛ حيث يعتمد في كلّيهما على استعمال قوة الخصم لإلحاق الهزيمة به، لكنه اختار في سوريا الرهان على قوته بدلاً من قوة خصمه، فلا يتوقع في فيينا نتيجة مغایرة للتي أحقها سابقاً بخصوصه.

* الحواس تقية - باحث بمركز الجزيرة للدراسات

